

برنامج حزب التقدم العربى

تحت التأسيس

الباب الأول : الدول العربية المتحدة

مقدمة : نداء أمل ٠٠٠ وحلم وعمل

الفصل الأول : مشروع المعاهدة الدستورية

للدول العربية المتحدة

الفصل الثانى : الاستثمارات العربية المركزية

الفصل الثالث : الأمن القومى العربى

الباب الثانى : التنمية فى جمهورية مصر العربية

الفصل الأول : الإصلاح الوطنى هو المدخل الحقيقى للتنمية الشاملة

الفصل الثانى : إصلاح الاقتصاد المصرى

الفصل الثالث : تطوير السياسات المالية والاقتصادية والإنتاجية

الفصل الرابع : التنمية والخدمات الاجتماعية

الفصل الخامس : تطوير التعليم والبحث العلمى

الفصل السادس : تطوير السياسات الثقافية والإعلامية

الباب الأول

الدول العربية المتحدة

مقدمة : نداء أمل ٠٠٠ وحلم وعمل

الفصل الأول : مشروع المعاهدة الدستورية

للدول العربية المتحدة

الفصل الثانى : الاستثمارات العربية المركزية

الفصل الثالث : الأمن القومى العربى

مقدمة

الباب الأول : الدول العربية المتحدة

نداء أمل ... وحلم وعمل

بعد نظرة متعمقة وممتدة إلى حوالى ٣٠ عاما مضت ، فى أحوال الأمة العربية وما آلت إليه الأوضاع العربية من وهن وضعف ، جعل أعدائنا يطمعون فى ثروات ومقدرات أمتنا العربية ، وأصبح الملاذ الوحيد لسلامتها هو طريق التكتل السياسى والاقتصادى لهذه الأمة ، من خلال مشروع عمل ليتواجد كيان سياسى واقتصادى مركزى على مستوى جميع الدول العربية ، مع مراعاة عدم التدخل فى الشؤون الداخلية لأى دولة عربية ، للعمل على سلامة الأمن القومى العربى ، ويخلص المشروع العربى الذى يقترحه حزب التقدم العربى إلى تكوين جماعة إنسانية كريمة تدفع العالم إلى احترامها .

وخلال مراحل تأسيس حزب التقدم العربى ، وبعد مناقشات مستفيضة ، أصدرنا كتيب مشروع المعاهدة الدستورية للدول العربية المتحدة بتاريخ ٢٣/٧/٢٠٠٣ وهو الفصل الأول للباب الأول من برنامج الحزب ويتضمن التالى :

- * القسم الأول : الكيان الاقتصادى المركزى .
- * القسم الثانى : الكيان السياسى المركزى .
- الفصل الأول : مجلس الشعب العربى .
- الفصل الثانى : رئيس الدول العربية المتحدة .
- الفصل الثالث : مجلس الشورى العربى .
- الفصل الرابع : جيش الدفاع والمخابرات العربية المركزية .
- الفصل الخامس : الأحزاب السياسية العربية .
- الفصل السادس : المحكمة العربية العليا .
- الفصل السابع : أحكام عامة وانتقالية .

ويتضمن الفصل الثانى من الباب الأول لبرنامج الحزب : الاستثمارات العربية المركزية

من خلال إنشاء الهيئات والمؤسسات الاقتصادية العربية المركزية والتي تتكون من مساهمة كل دولة عربية بنسبة ٨٪ على الأقل من إيراداتها السنوية ، وتسدد كل دولة عربية حصتها السنوية للبنك العربى المركزى الذى ينشأه مجلس الشعب العربى والذى يتولى مهمة إصدار الدينار العربى ليحل محل العملات العربية بعد فترة زمنية . والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العربية المركزية التى يقترحها حزب التقدم العربى على سبيل المثال :

- البنك العربى المركزى
- الهيئة العربية للتصنيع
- البنك الأهلى العربى
- الهيئة العربية للزراعة والرعى

- الهيئة العربية لصناعة المعدات الاستثمارية .
- الهيئة العربية للتصنيع العسكري .
- الهيئة العربية للطاقة النووية .
- الهيئة العربية للفضاء والأقمار الصناعية .

ويتضمن الفصل الثالث من الباب الأول لبرنامج الحزب : الأمن القومي العربي :

ويعتبر الحزب قيام الدول العربية المتحدة من خلال كيان اقتصادى وسياسى عربى مركزى دون التدخل فى الشؤون الداخلية لأى دولة عربية ، يحقق سلامة الأمن القومي العربى .

وقد روعى فى الباب الأول لبرنامج حزب التقدم العربى (الدول العربية المتحدة) مصلحة الحكام والشعب العربى لقيام الدول العربية المتحدة ، فقد أرسى مشروع المعاهدة الدستورية عدم التدخل فى الشؤون الداخلية لأى دولة عربية ، على أن تسهم كل دولة عربية بنسبة ٨٪ على الأقل من إيراداتها لقيام الكيان الاقتصادى العربى المركزى ، ويتم إنشاء الهيئات والمؤسسات الاقتصادية العربية من خلال الحكومة العربية المركزية المسؤولة عن أعمالها أمام مجلس الشعب العربى .

والكيان السياسى العربى المركزى يتولى إدارة الكيان الاقتصادى العربى المركزى ، وتخصص أرباحه السنوية لأعمال الأمن القومي العربى من خلال الحكومة العربية المركزية المسؤولة عن أعمالها أمام مجلس الشعب العربى .

يتم انتخاب مجلس الشعب العربى كل خمس سنوات ويتكون من ممثلى الشعب العربى بكل دولة عربية ، ويكون انتخاب أعضائه تحت إشراف المحكمة العربية العليا من خلال أعضاء الهيئة القضائية لكل دولة عربية ، وتمثل كل دولة عربية بعشرة أعضاء فيما عدا دولتى مصر والسعودية تمثل كل منها بثلاثين عضواً ، ودول المغرب والجزائر وسورية والعراق تمثل كل منهم بعشرين عضواً ، ودول ليبيا والسودان والأردن واليمن تمثل كل منهم بخمسة عشر عضواً .

وبذلك يتكون مجلس الشعب العربى من ٣٢٠ عضواً ، وتتواجد الأحزاب السياسية من خلال مرشحيتها فى الانتخابات على مستوى الدول العربية ، وتقدر فى المرحلة الأولى لتكوين أول مجلس للشعب العربى عن وجود حوالى ٣٠ حزبا داخل مجلس الشعب العربى فى دورة الانعقاد الأول ، وغالبا تكون طبيعة ومنهج عمل غالبية هذه الأحزاب ذات نزعة قطرية محلية ، وما تصل إليه غالبية هذه الأحزاب خلال الدورة الأولى للمجلس من تطور فى منهج هذه الأحزاب حيث ستكون مناقشات مجلس الشعب العربى ذات طابع اقتصادى للعمل على إقامة الهيئات والمؤسسات العربية المركزية ورقابة أعمالها ، ثم تخصيص الأرباح السنوية لهذه الهيئات والمؤسسات الاقتصادية المركزية لأعمال الأمن القومي العربى .

وبالتالى تصبح ممارسة الأحزاب داخل مجلس الشعب العربى حول القضايا القومية الاقتصادية وكذلك أعمال الأمن القومي العربى ، ويمكن بعد مرحلة الممارسة العملية للأحزاب داخل مجلس الشعب العربى أن تندمج عدد من هذه الأحزاب داخل حزب واحد يضعوا لهم رؤية مستقبلية فى الأوضاع الاقتصادية المركزية وكذلك فى أعمال الأمن القومي العربى ، وجدير بالذكر فى النظرة المستقبلية للأحزاب داخل مجلس الشعب العربى أن تتحول هذه الأحزاب تقريبا من خمسة إلى تسعة أحزاب يكون لها امتداد على مستوى الدول

العربية ، وبذلك تتحول الرؤى داخل مجلس الشعب العربى من قطرية محلية إلى اقتصادية قومية عملا على دعم مستوى الاقتصاد العربى المركزى ليتطلع بمهام سلامة أعمال الأمن القومى العربى .

وقيام مجلس الشعب العربى باختيار رئيس الدول العربية المتحدة كل ست سنوات ليعين وزراء الحكومة العربية المركزية ويتولى رئاسة أعمالها ، ويضع معها السياسات والخطط اللازمة للاستثمارات العربية المركزية وأعمال الأمن القومى العربى والتشريعات اللازمة لهما ، ويشرفان على تنفيذها .

ورئيس الدول العربية المتحدة ووزراء الحكومة العربية المركزية مسئولون عن أعمالهم أمام مجلس الشعب العربى ، وتقدر إجمالى حصص الدول العربية فى الفترة الأولى لرئيس الدول العربية المتحدة بحوالى ٣٠ مليار دينار عربى على اعتبار إن الدينار العربى يعادل الدولار الأمريكى ، ويكون رئيس الدول العربية هو ووزراء الحكومة العربية الذى يختارهم مسئولون عن استثمار هذه الأموال من خلال إقامة الهيئات والمؤسسات الاقتصادية بعد موافقة مجلس الشعب العربى .

وتمنح المعاهدة الدستورية للدول العربية المتحدة الحصانة للمؤسسات والهيئات الاقتصادية العربية المركزية فلا يجوز لأى دولة عربية فرض أى رسوم أو ضرائب على ممتلكات أو منتجات الهيئات والمؤسسات العربية المركزية كما لا يجوز مصادرتها أو تأميمها ، وبذلك ينطلق المنتج العربى فى الأسواق العربية ليوفر احتياجاتها بدلا من المنتج الأجنبى ، وذلك لجودة المنتج العربى وسعره المقبول لدى السوق العربى ، بالإضافة إلى انحياز الشعب العربى للمنتج العربى لدعمه وتقويته فى مواجهة المنتج الأجنبى .

ومن خلال اتساع السوق العربى يتمكن المفاوض العربى من الاتفاق مع الشركات الصناعية العالمية لإقامة صناعة مشتركة تكون الشروط لصالح المفاوض العربى لاتساع السوق العربى ووفرة المال العربى من خلال الاستثمارات العربية المركزية .

والاقتراح الخاص بإنشاء البنك الأهلى العربى لتكون فروعه ممتدة فى كل دولة عربية ومحافظات كل دولة ، ليعمل على جذب رؤوس الأموال العربية فى مجال التنمية والاستثمارات العربية المركزية ، ويعمل البنك الأهلى العربى من خلال قانون يصدره مجلس الشعب العربى يوفر الضمانات والحماية لأموال العملاء المتعاملين مع البنك على مستوى جميع الدول العربية ، وحيث تقدر الأموال العربية التى تستثمر لدى الدول الأجنبية بحوالى ١٢٠٠ مليار دولار ، وفى حالة جذب هذه الأموال داخل البنك الأهلى العربى كودائع لدى البنك تدعم قوة الاقتصاد العربى المركزى وكذلك تزيد من قوة وقيمة الدينار العربى فى مواجهة العملات الأجنبية بالأسواق العربية والأجنبية .

إن الاستثمارات العربية المركزية ما هى إلا وضع طبيعى حيث تقوم كل دولة عربية باستثمارات وطنية بدولتها عملا على زيادة معدل التنمية بالدولة ، وهذا الاستثمار العربى المركزى يعتبر متوازنا مع الاستثمار الوطنى داخل كل دولة عربية ، حيث تسهم كل دولة عربية بنسبة ١٪ على الأقل من إيراداتها السنوية ليقام إقامة الاستثمارات العربية المركزية ، ليتم من خلالها توفير منتجات ذات الهوية العربية لاحتياجات السوق لكل دولة عربية ، وبالتالي تكون أرباح هذه الاستثمارات المركزية من خلال تسويق منتجاتها فى السوق

العربي ، وتخصص هذه الأرباح لأعمال الأمن القومي العربي بإنشاء جيش الدفاع العربي الذي يتولى حماية الحدود العربية وكذلك الحدود العربية مع الدول الأجنبية ، وإنشاء جهاز المخابرات العربية المركزية ليتخذ الوسائل اللازمة لتأمين سلامة الأمن القومي العربي ، وبعد حوالي عشر سنوات من تنفيذ المعاهدة الدستورية للدول العربية المتحدة يكون جيش الدفاع العربي متمكن من حماية الوطن العربي مما ينسحب على كل دولة عربية بالأمن والأمان وتعمل على تخفيض نفقات جيشها الوطني والذي سيتحول إلى حماية الأمن الداخلي للدولة ، مما يخفف أعباء النفقات على جيشها الوطني ، وتزيد قيمة خفض هذه النفقات بكثير عن قيمة الحصة السنوية التي تدفعها الدولة في البنك العربي المركزي ، هذا بالإضافة إلى وجود المنتجات ذات الهوية العربية بديلاً عن المنتج الأجنبي في الأسواق العربية ، مما يوفر احتياجات السوق العربي ، ويعظم أرباح المنتجات ذات الهوية العربية حيث أرباحها تخصص لأعمال الأمن القومي العربي وكذلك يدعم اتساع السوق العربي للمنتجات ذات الهوية العربية على خفض تكلفة إنتاجها وتحسين جودتها مما يؤهلها للقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية .

وسوف تشهد الدورة الأولى لأعمال مجلس الشعب العربي الهدوء النسبي لاختيار رئيس الدول العربية المتحدة ، حيث لن تتعدى مهامه في الدورة الأولى عن المهام الحالية لمنصب الأمين العام لجامعة الدول العربية ، باعتبار أن حجم الاستثمارات العربية المركزية خلال الست سنوات الأولى من تاريخ قيام الدول العربية المتحدة ، تقدر بحوالي ٣٠ مليار دينار عربي ، وهي تعتبر حجم عادي في مجال الاستثمارات العامة ، لذلك ستكون الدورة الأولى لا خلاف على من هو الذي سيتم اختياره رئيساً للدول العربية المتحدة ، وكذلك بالنسبة للأحزاب السياسية داخل مجلس الشعب العربي حيث تكون الدورة الأولى لأعمال مجلس الشعب العربي فترة المد والجزر فيما بينها ، وتقدر عدد الأحزاب التي ستمثل داخل مجلس الشعب العربي بحوالي ٣٠ حزبا ويتوقع أن تخوض الأحزاب السياسية انتخابات الدورة الثانية لمجلس الشعب العربي من خلال حوالي خمسة إلى تسعة أحزاب غالبيتها ممتدة على مستوى جميع الدول العربية ، وبذلك يتم تطوير للحياة الحزبية على مستوى الدول العربية المتحدة ، وتتحول المسيرة السياسية للأحزاب من قطرية محلية إلى قومية عربية ، تتحدد الملامح السياسية لكل حزب من خلال رؤيته المستقبلية لأولويات العمل العربي ، أما القضايا الوطنية على مستوى كل دولة عربية فستكون رؤية كل حزب على مستوى كل دولة عربية وفقاً لإمكانات الدولة واحتياجاتها على المستوى الوطني في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة ، ولا خلاف على الحاكم لكل دولة باعتباره رمزاً لشعبها على أن يكون تداول السلطة داخل كل دولة عربية على مستوى حكومة الدولة للحزب الذي يحظى بأغلبية داخل المجلس التشريعي لكل دولة من الدول العربية ، ليؤكد هذا التفاعل الديمقراطي على استقرار وسلامة النظام السياسي داخل كل دولة عربية .

إن التدايعات لسلامة الأمن الداخلي لكل دولة عربية تجعلها تسرع الخطى لتوفير كل العون والدعم لحزب التقدم العربي للعمل على تحقيق أهدافه لإقامة الدول العربية المتحدة وتوفير المساندة الشعبية للحكام العرب لدرء الأخطار عن الأمة العربية ، وحيث يهدف حزب التقدم العربي إلى تحقيق التصالح بين طبقات المجتمع والتوحد بين الشعب العربي على مستوى جميع الدول العربية لتحقيق التضامن والتكافل الاجتماعي لتوفير الحد الأدنى لحياة كريمة للمواطنين للحفاظ على كرامتهم ، ومن خلال الدعوة لأهداف حزب التقدم العربي تطمئن النفوس لنداء الأمل الذي يهدف الحزب إلى تحقيقه ليصبح الحلم العربي واقع عملي يشهده كافة .

ووجود كيان اقتصادي وسياسي مركزي على المستوى العربي يجعل الشعب العربي بكل دولة عربية ينظر إليه على اعتباره هو الملاذ الحقيقي للتقدم العربي ، ويبعث الأمل في نفوس الشعب داخل كل دولة ليتوجه إلى دائرة الحلم العربي أملاً في استيقاظ العملاق العربي ، وحيث فرص العمل على مستوى الهيئات

والمؤسسات الاقتصادية المركزية العربية وفروعها لدى الدول العربية .

ووجود الأحزاب السياسية العربية على مستوى جميع الدول العربية ومناستها الشريفة لتحظى بثقة المواطنين حول برامجها لتحقيق المزيد من التنمية على المستوى العربي ، وكذلك على المستوى الوطنى داخل كل دولة عربية ، يؤدى إلى استقرار وسلامة أمن كل دولة من الدول العربية ، ويتأكد بأن حاكم كل دولة عربية هو رمز لشعبها ، وعلى حكومة الدولة أن تعمل على تحقيق الرفاهية والرخاء والتقدم لشعبها ، وكذلك على رئيس الدول العربية المتحدة والحكومة العربية المركزية العمل من أجل تحقيق الرفاهية والرخاء والتقدم لكل الشعب العربى ، ومن ثم يستقر الأمن الداخلى لكل دولة ويكون سلامة حاكم كل دولة من سلامة واستقرار النظام السياسى للدولة .

ونحن إذ نخطو فى طريق تحقيق أهداف حزب التقدم العربى لنعمل على توفير المساندة للحكام العرب لمواجهة الضعف والوهن العربى للتصدى لأعداء الأمة العربية ، نؤمن بأن أعداء الأمة العربية لا يفرقون بين حاكم ومحكوم وأنهم يسعون لاحتلال وغزو الأمة العربية ليستولوا على ثرواتنا ومقدراتنا ويحولوا الشعب العربى إلى عبيد لهم .

لذا وجب العمل على إيقاظ الأمة حاكم ومحكوم ، وإحياء الروح القومية على مستوى الشعب العربى ، وكذلك إحياء روح المقاومة بالوسائل السياسية الديمقراطية للتصدى للأخطار المحيطة بالأمة العربية ، من خلال إقامة الدول العربية المتحدة ، والعمل على تحقيق الاستثمارات العربية المركزية ، وسلامة الأمن القومى العربى ، من خلال إقامة جيش الدفاع العربى ، وجهاز المخابرات العربية المركزية ويكون الإنفاق عليهم من خلال الأرباح السنوية للاستثمارات العربية المركزية للدول العربية المتحدة .

الفصل الاول

مشروع المعاهدة الدستورية للدول العربية المتحدة

القسم الأول : الكيان الاقصادى المركزى

القسم الثانى : الكيان السياسى المركزى

الفصل الأول : مجلس الشعب العربى

الفصل الثانى : رئيس الدول العربية المتحدة

الفصل الثالث : مجلس الشورى العربى

الفصل الرابع : جيش الدفاع والمخابرات العربية المركزية

الفصل الخامس : الأحزاب السياسية العربية

الفصل السادس : المحكمة العربية العليا

الفصل السابع : أحكام عامة وانتقالية

الباب الأول مشروع المعاهدة الدستورية للدول العربية المتحدة

يطرح مؤسسو حزب التقدم العربى مشروع المعاهدة الدستورية للدول العربية المتحدة لتكون بديلا لجامعة الدول العربية التى تفتقد إلى آليات وفعاليات لحماية الأمن القومى العربى ، وكان هدف إنشائها محدوداً للغاية ، وفى ظل ظروف أصبحت لا تتناسب مع الأوضاع العالمية الجديدة ، وروعى فى مشروع المعاهدة الدستورية للدول العربية المتحدة عدم التدخل فى الشؤون الداخلية لأى دولة عربية حتى تتوافق مصلحة الحكام والشعب العربى ، وذلك من خلال تأسيس كيان اقتصادى وسياسى مركزى للدول العربية المتحدة كالتالى :

القسم الأول : الكيان الاقتصادى المركزى

- * تسهم كل دولة عربية بنسبة ٨٪ على الأقل من إيراداتها السنوية للبنك العربى المركزى الذى يصدر الدينار العربى ويحل محل العملات العربية بعد فترة زمنية .
- * تنشأ الهيئات والمؤسسات الاقتصادية العربية المركزية من إجمالى الحصص السنوية للدول العربية ، على أن تخصص الأرباح السنوية لهذه الهيئات والمؤسسات لأعمال الأمن القومى العربى .
- * لا يجوز لأى دولة عربية فرض أى رسوم أو ضرائب على ممتلكات أو منتجات الهيئات والمؤسسات الاقتصادية العربية المركزية كما لا يجوز مصادراتها أو تأمينها .

القسم الثانى : الكيان السياسى المركزى

الفصل الأول : مجلس الشعب العربى

- * يشكل مجلس الشعب العربى كل خمس سنوات من ممثلى الشعب العربى بكل دولة عربية ، على أن تمثل كل دولة بعشرة أعضاء فيما عدا دولتى مصر والسعودية تمثل كل منها بثلاثين عضواً ، ودول المغرب والجزائر وسورية والعراق تمثل كل منهم بعشرين عضواً ، ودول ليبيا والسودان والأردن واليمن تمثل كل منهم بخمسة عشر عضواً .
- * تشرف المحكمة العربية العليا على إجراء انتخابات مجلس الشعب العربى من خلال أعضاء الهيئة القضائية لكل دولة عربية ، وتبت المحكمة العربية العليا فى الطعون الانتخابية وتفصل فى صحة عضوية أعضائه ، وتكون أحكامها نهائية واجبة النفاذ .
- * يختار مجلس الشعب العربى كل ست سنوات رئيس الدول العربية المتحدة ، ولا يجوز إعادة اختياره لأكثر من مدتين متتاليتين .
- * يقرر مجلس الشعب العربى السياسات والخطط اللازمة للاستثمارات العربية المركزية وأعمال الأمن القومى العربى ، ويقرر التشريعات اللازمة لهما . كما يمارس الرقابة على أعمال الحكومة العربية المركزية .
- * يقرر مجلس الشعب العربى الخطة العامة للاستثمارات العربية المركزية ، وتحدد لائحة المجلس طريقة إعداد الخطة ، وعرضها على مجلس الشعب العربى .

* يقرر مجلس الشعب العربى مشروع الموازنة العامة للدول العربية المتحدة قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية ، ولا تعتبر نافذة إلا بموافقة عليها ، وتحدد لائحة المجلس طريقة إعداد الموازنة ، كما تحدد السنة المالية .

* يجب عرض الحساب الختامى للدول العربية المتحدة على مجلس الشعب العربى فى مدة لا تزيد عن ستة شهور من تاريخ انتهاء السنة المالية يتم التصويت عليها بابا بابا ويصدر بقانون .

* لا يجوز للحكومة العربية المركزية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه إنفاق مبالغ فى فترة مقبلة إلا بموافقة مجلس الشعب العربى .

* رئيس الدول العربية المتحدة ووزراء الحكومة العربية المركزية مسئولون عن أعمالهم أمام مجلس الشعب العربى وكل وزير مسئول عن أعمال وزارته .

ولمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد الوزراء ، ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب ، وبناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس . ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس .

* يختار مجلس الشعب العربى من بين أعضائه رئيس ووكيلين للمجلس فى أول انعقاد له ولمدة خمس سنوات .

* لا يؤخذ أعضاء مجلس الشعب العربى عما يبدونه من آراء داخل المجلس أو لجانه .

ولا يجوز مسائلة عضو المجلس عن أى اتهام أو جريمة إلا بعد استئذان المجلس وأمام المحكمة العربية العليا .

* يحضر وزراء الحكومة العربية المركزية اجتماعات مجلس الشعب العربى ويشتركوا فى المناقشات دون حق التصويت إلا لمن كان منهم عضواً بالمجلس .

* إذا اعترض رئيس الدول العربية المتحدة على مشروع قانون أقره مجلس الشعب العربى رده إليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ المجلس إياه .

وإذا أقره المجلس ثانية بأغلبية ثلثى أعضائه اعتبر قانون وأصدر .

الفصل الثانى : رئيس الدول العربية المتحدة

* يعين رئيس الدول العربية المتحدة نائباً له ليعاونه فى أعماله ، ويحل محله عند غيابه .

* يعين رئيس الدول العربية المتحدة وزراء الحكومة العربية المركزية ويتولى رئاسة أعمالها ويعفيهم من مناصبهم .

* يضع رئيس الدول العربية المتحدة مع الحكومة العربية المركزية السياسات ، والخطط اللازمة للاستثمارات العربية ، وأعمال الأمن القومى العربى ، والتشريعات اللازمة لهما ، ويشرفان على تنفيذها .

* يحافظ رئيس الدول العربية المتحدة على سلامة وأمن النظام السياسى لكل دولة عربية ويمنع تدخل أى جهة فى الشؤون الداخلية لأى دولة عربية ، ويتخذ الوسائل الخاصة لسداد كل دولة عربية حصتها السنوية المقررة للبنك العربى المركزى .

* رئيس الدول العربية المتحدة هو القائد الأعلى لجيش الدفاع العربى ، وهو الذى يعلن حالة الحرب لردع أى عدوان على الأراضى العربية بعد موافقة مجلس الشعب العربى .

* يعين رئيس الدول العربية المتحدة رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك العربى المركزى ، ويعفيهم من مناصبهم .

* يعين رئيس الدول العربية المتحدة قادة جيش الدفاع العربى وقادة جهاز المخابرات العربية المركزية ورؤساء الهيئات والمؤسسات الاقتصادية المركزية والممثلين السياسيين للدول العربية المتحدة ، ويعزلهم من مناصبهم .

كما يعتمد الممثلين السياسيين للدول الاجنبية لدى الدول العربية المتحدة .

الفصل الثالث : مجلس الشورى العربى

* يشكل مجلس الشورى العربى من :

- ممثلى الأحزاب السياسية الممثلة داخل مجلس الشعب العربى ، على أن يمثل كل حزب بعشرة أعضاء يختارهم المجلس الأعلى للحزب .

- ممثلى النقابات العربية العامة ، على أن تمثل كل نقابة بخمسة أعضاء يختارهم مجلس إدارة النقابة العربية العامة فور تشكيله .

* يبدى مجلس الشورى الرأى والمشورة فى الاستثمارات العربية وأعمال الأمن القومى العربى والتشريعات الخاصة بهم ، واقتراح ما يراه كفيلا لتعميق الممارسة الديمقراطية وتوسيع مجالاتها .

الفصل الرابع : جيش الدفاع والمخابرات العربية المركزية

* تنشأ الدول العربية المتحدة جيش الدفاع العربى ، وهو ملك للشعب العربى مهمته حماية الوطن العربى وسلامة أراضيه وأمنه ، ولا يجوز لجيش الدفاع العربى التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة عربية ، ولكل دولة عربية قواتها المسلحة الخاصة بها لسلامة أمنها الداخلى .

* ينشأ جهاز المخابرات العربية المركزية برئاسة رئيس الدول العربية المتحدة ويختص باتخاذ الوسائل الخاصة لتأمين سلامة وأمن الوطن العربى من أى أخطار خارجية ، وله فى سبيل ذلك اتخاذ كافة الأعمال لأداء مهامه .

الفصل الخامس : الأحزاب السياسية العربية

* يحق لعشرين عضو من أعضاء المجالس التشريعية بالدول العربية المتحدة أن يكونوا حزب سياسى يختلف اسمه وبرنامجه عن الأحزاب الأخرى ، وألا يكون حزب فنوى أو طائفى أو طبقى وعدم انطواء تشكيلاته على أى تشكيلات عسكرية .

وتبت المحكمة العربية العليا فى إشهار الأحزاب السياسية ، وتفصل فى المنازعات الداخلية للأحزاب ، وهى وحدها المختصة بمساءلة أعضاء التشكيلات القيادية لهذه الأحزاب عن المخالفات القانونية المنسوبة إليهم .

* يخصص دعم سنوى للأحزاب السياسية العربية الممثلة داخل مجلس الشعب العربى متساوى ، ودعم سنوى آخر بنسبة تمثيل كل حزب داخل مجلس الشعب العربى .

الفصل السادس : المحكمة العربية العليا

* المحكمة العربية العليا هيئة قضائية عربية مستقلة بذاتها ، تتولى دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح التي يقرها مجلس الشعب العربى ، وتتولى تفسير النصوص التشريعية للمعاهدة الدستورية للدول العربية المتحدة ، والفصل فى المنازعات الإدارية وفى الدعاوى التأديبية للوزارات والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العربية المركزية .

* أعضاء المحكمة العربية العليا غير قابلين للعزل وتتولى المحكمة مساءلة أعضائها ، ويتشكل المجلس الأعلى للمحكمة العربية العليا من رؤساء المحاكم الدستورية والإدارية العليا بالدول العربية ، ويختاروا من أعضاء الهيئات القضائية بالدول العربية رئيس وأعضاء المحكمة العربية العليا ، ويكون رئيس المحكمة العربية العليا رئيس المجلس الأعلى لها .

* يقترح المجلس الأعلى للمحكمة العربية العليا قانون يعين الاختصاصات الأخرى للمحكمة ودوائرها وينظم الإجراءات التى تتبع أمامها ، والشروط الواجب توافرها فى أعضائها وحقوقهم وحصاناتهم على أن يصدق عليه مجلس الشعب العربى .

الفصل السابع : أحكام عامة وانتقالية

* يضع مجلسى الشعب والشورى لائحة للنظام الداخلى لهما بموافقة ثلثى أعضاء كل مجلس ، وتحدد اللائحة الإجراءات اللازمة لأعمال المجلس ، والشروط الواجبة فى الأعضاء ، وحقوقهم وحصاناتهم والمقررات المالية لهم .

* لكل من رئيس الدول العربية المتحدة ومجلس الشعب العربى طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد المعاهدة الدستورية للدول العربية المتحدة ، ويذكر فى طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية إلى هذا التعديل .

فإذا كان الطلب صادراً من مجلس الشعب العربى وجب أن يكون موقعا من ثلث أعضاء المجلس على الأقل .

ويناقش مجلسى الشعب والشورى العربى طلب التعديل بعد شهرين من تاريخ تقديم الطلب .

وإذا وافق مجلسى الشعب والشورى العربى على التعديل طرحه رئيس الدول العربية المتحدة على المجالس التشريعية للدول العربية للاستفتاء عليه .

وإذا وافق على التعديل ثلثى عدد المجالس التشريعية للدول العربية بموافقة أغلبية أعضاء كل مجلس بكل دولة عربية اعتبر التعديل نافذاً ويسرى بعد سنتين من تاريخ إعلان الموافقة عليه .

* يسرى تنفيذ المعاهدة الدستورية للدول العربية المتحدة بعد ثلاثة شهور من تاريخ موافقة حكومة كل دولة عربية ومجلسها التشريعى عليها ، وتلتزم كل دولة بأحكام المعاهدة الدستورية ولا يجوز لها الانسحاب أو تعطيل أحكامها لأى سبب من الأسباب .

* بعد إعلان الحكومات العربية ومجالسها التشريعية الموافقة على المعاهدة الدستورية للدول العربية المتحدة ، يتولى رئيس المحكمة العربية العليا رئاسة الدول العربية المتحدة لمدة سنة يجرى خلالها تشكيل مجلس الشعب العربى ، ويدعوه للانعقاد الأول برئاسته ليختار المجلس أول رئيس للدول العربية المتحدة .

الفصل الثانى الاستثمارات العربية المركزية

إن الظروف الدولية التى طرأت على المنطقة العربية تحتم التحولات الجوهرية فى علاقات الدول العربية حيث أثبتت التجارب أن خلق المصالح الاقتصادية المشتركة هى الأساس للتقدم العربى مستفيدين من التجربة الاتحادية الأمريكية والاتحاد الأوروبى مما كان له الأثر الواضح فى تحقيق الرخاء والرفاهية لشعوبهم ورفع مكانتهم على الساحة الدولية .

فى الماضى حدثت محاولات متعددة للدول العربية منها اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وانتقال رؤوس الأموال فى سبتمبر ١٩٥٧ ، وإنشاء مؤسسة الخطوط الجوية العربية فى إبريل ١٩٦١ ، والشركة العربية لناقلات البترول ١٩٦٣ ، والشركة العربية للملاحة الجوية فى ١٩٦٣ ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٦ ، وكلها لم تكمل بالنجاح لأن التجارة البينية بين الدول العربية تقدر بنسبة ٨.١٪ مما يستحيل إقامة السوق العربية المشتركة التى تراود الكثيرين منذ أكثر من نصف قرن .

لذلك يطرح حزب التقدم العربى الاستثمارات العربية المركزية لتكون بديلاً عن السوق العربية المشتركة لإنهاء حالة الوهن والتزهل العربى وتدنى مستوى المعيشة للشعب العربى ، حيث مساهمة كل دولة من الدول العربية بنسبة ١٪ على الأقل من إيراداتها السنوية (كما يقررها مجلس الشعب العربى) ، وتقدر حصيلتها السنوية بحوالى ٦ مليار دينار عربى (على اعتبار ان الدينار العربى فى حال إصداره يعادل دولار أمريكى) مما يسمح بإقامة الهيئات والمؤسسات الاقتصادية العربية تحت إشراف الحكومة العربية المركزية ومراقبة مجلس الشعب العربى لأعمالها .

ومن خلال النص فى مشروع المعاهدة الدستورية للدول العربية المتحدة (لا يجوز لأى دول عربية فرض أى رسوم أو ضرائب على منتجات أو ممتلكات الهيئات والمؤسسات الاقتصادية العربية المركزية كما لا يجوز مصادراتها أو تأميمها) ، مما يسهم ذلك فى اتساع السوق العربية للمنتجات الاقتصادية المركزية ، فتقل تكلفة المنتج وترتفع جودته وتتوفر أرباح أعلى من خلال تهيئة هذا المناخ الاقتصادى للسوق العربى ، وتتمكن الهيئات والمؤسسات الاقتصادية العربية المركزية من الاستفادة من الخبرات العربية والخبرات الأجنبية فى مجالات شتى لتوظيف هذه الخبرات مع وفرة أموال الاستثمارات العربية فى توفير المنتجات والسلع الاستهلاكية ، وأيضا المعدات الاستثمارية لإقامة المصانع لتوفير السلع للسوق العربى مما يعطى قوة تفاوضية للهيئات والمؤسسات العربية المركزية لتحقيق أهدافها وتكون قوة اقتصادية للأمة العربية .

ويسعى حزب التقدم العربى إلى مساندة الحكام العرب لتحقيق مشروع المعاهدة الدستورية للدول العربية المتحدة لىتم تحقيق الاستثمارات العربية المركزية ، لخلق الأساس الاقتصادى لعملية التقدم والرخاء والرفاهية للشعب العربى ، ورفع مكانة الأمة العربية على الساحة الدولية فى إطار استراتيجى مع التركيز على المشروعات الأساسية وتشمل :

أولا : البنك العربى المركزى :

يمارس البنك العربى المركزى دوره فى تحصيل النسبة المقررة ١٪ على الأقل من الإيرادات السنوية لكل دولة عربية ، لإنشاء المؤسسات والهيئات الاقتصادية العملاقة ، وإصدار الدينار العربى بجانب العملات العربية الأخرى لتكون غطاء له مع الاحتفاظ بالعملات الأجنبية للتوازن النقدى ، ويراقب أعمال البنك الأهلى العربى كما يراقب المراكز المالية للهيئات والمؤسسات العربية المركزية .

ثانياً : البنك الأهلي العربي :

ينشأ البنك العربي المركزى المؤسسة المصرفية الأهلية (البنك الأهلي العربي) ويقرر مجلس الشعب العربى القانون الخاص بأعماله المصرفية ليكون مناظراً لقانون البنوك فى سويسرا حتى يكون أداة جذب للودائع المالية من الشعب العربى ليقوم باستثمارها فى المجالات الاقتصادية مما يدعم الدينار العربى وينعش الحياة الاقتصادية بالدول العربية .

ثالثاً : الهيئة العربية لصناعة المعدات الاستثمارية :

إن اتساع السوق العربى واحتياجه للصناعات المتعددة مع وفرة الإمكانيات المالية التى تخصص لإنشاء الهيئة العربية لصناعة المعدات الاستثمارية لتمد الهيئات والمؤسسات الأخرى بالمعدات وقطع الغيار اللازمة للإنتاج بالاستفادة من الخبرات العربية فى بعض الدول فى هذا المجال مع الخبرات الأجنبية وتطويع التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة لنتمكن من صناعة تلك المعدات الاستثمارية لتوفير المنتج الجيد للسوق العربى .

رابعاً : الهيئة العربية للتصنيع :

تضم عدة صناعات منها على سبيل المثال : صناعات هندسية ، إلكترونية ، كيمياوية ، الغزل والنسيج . الملابس الجاهزة ، غذائية ، مواد البناء والحراريات ، الحديد والصلب ، البرمجيات ، البتروكيمياويات ، الألمنيوم ، وسائل النقل الثقيل والخفيف ، السيارات ، إنشاء وحدات للمعالجات الحرارية للحديد ، الصناعات الإنشائية والحوائط الجاهزة ، التصنيع الزراعى ... وغيرها لتوفير ما يحتاجه السوق العربى من منتجات وتكون سلع ذات جودة عالية ، وتستمد تلك المصانع ألتها اللازمة للإنتاج من الهيئة العربية لصناعة المعدات الاستثمارية ، مع الأخذ فى الاعتبار توزيع عناصر القوة الاقتصادية (التوزيع الديمغرافى) للسكان ووفرة المواد الخام مما يتيح لتلك المصانع إنتاج سلع منافسة من حيث الجودة والسعر .

خامساً : الهيئة العربية للتصنيع العسكرى :

تقوم هذه الهيئة بإنتاج الأسلحة والذخيرة والمعدات الحربية المختلفة على سبيل المثال : الصواريخ المضادة للطائرات على أن تخرق المجال الجوى دون أن يلتقطها الرادارات ، والصواريخ المضادة للدبابات ، والطائرات الحربية بأنواعها المتطورة ، وغواصات وبوارج ، ومعدات ميكانيكية ، وأجهزة إلكترونية ، والمدافع بأنواعها ، والقنابل المتطورة ، لتكون صاحبة قوة تدميرية هائلة ، وحاملات طائرات ، وحاملات جنود بحرية وبرية وجوية ، بالإمكانات والخبرات العربية ، بالإضافة إلى الخبرات الأجنبية ، واستخدام أحدث التقنيات للتصنيع لتسليح جيش الدفاع العربى لحماية الدول العربية .

سادساً : الهيئة العربية للطاقة النووية :

أهمية هذه الهيئة استخداماتها المتعددة للتوليد النووى للطاقة التى لا تضر بالبيئة ، وفى عمليات الكشف والتنقيب تحت الأرض ، وهى بديلاً هاماً للمصادر الأحفورية كالبترول والغاز والصناعات البترولية ، ولا تتخلف عنها انبعاثات كربونية أو هيدروجينية ، ويمكن عزلها عن البيئة ولها القدرة على الحد من التلوث ، واقتصادية من حيث التكلفة ، ومدخل هام إلى عالم التكنولوجيا النووية وصناعة المفاعلات الولود السريعة والمفاعلات الإندماجية ، وأيضاً فى الطب وفى الزراعة وتحلية مياه البحر ، واستخداماتها الأكثر أهمية يظهر فى تحويل الأسلحة التقليدية لدعم وحماية الأمن القومى العربى .

سابعاً : الهيئة العربية للفضاء والأقمار الصناعية :

تعمل هذه الهيئة على الدخول إلى الفضاء بكل قوة من خلال إنشاء قاعدة لإطلاق الأقمار الصناعية العربية ، وقاعدة إطلاق لمكوك الفضاء العربى ، وتقوم بصناعة الأقمار الصناعية ، وتستخدم فى تصنيعها الآلات التى تنتجها الهيئة العربية لصناعة المعدات الاستثمارية ، وتقوم بصناعة أقمار التجسس وإطلاقها وصناعة أقمار لتوجيه الصواريخ لحماية الوطن العربى من الجو ، وأقمار تصوير ما تحت الأرض لتحديد آبار المياه والبتترول والثروات المعدنية لتحقيق التقدم والرفاهية للمواطن العربى .

ثامناً : الهيئة العربية للزراعة والرى :

يولى حزب التقدم العربى التوسع الزراعى وتنمية الموارد المائية على مستوى الوطن العربى أهمية كبيرة اتساقاً مع الأهداف الاستراتيجية للاستثمارات العربية المركزية لسد الفجوة الغذائية وللمحد من خطورتها على الاقتصاد العربى لأن النمو فى هذا القطاع لا يكفى حاجة المواطن ويتم استيراد الفرق بين الإنتاج والاستهلاك بمليارات الدولارات .

إن الوطن العربى يملك مساحة من الأرض الزراعية الخصبة تقدر بحوالى ٣٠٠٠ مليون فدان ، ويشرف الوطن العربى على المحيط الأطلنطى وتمتد بطول سواحل البحر المتوسط ويحتوى البحر الأحمر والخليج العربى وأيضاً أكبر الأنهار .

إن استخدام التكنولوجيا الحديثة ، والأصناف عالية الإنتاج والتسميد العضوى ، وطرق الرى الحديث ، ومقاومة الآفات بطريقة علمية وحديثة وطرق النقل والتخزين يؤدى إلى ارتفاع الاستثمارات ، أما عن إنتاج اللحوم نجد عجزاً كبيراً ويمكن أن تقوم الاستثمارات العربية المركزية باستغلال مساحة تقدر ١٢٥ ، ٥٢٥ مليون فدان من المراعى الطبيعية فى إحدى عشر دولة ناهيك عن باقى الدول العربية لسد الثغرة الكبيرة فى إنتاج اللحوم .

ويتميز الوطن العربى بمصادر متعددة للمياه الصالحة للزراعة منها مصادر سطحية ومصادر جوفية فالمصادر السطحية هى الأنهار العذبة منها نهر النيل ونهرى دجلة والفرات مع اجتماعهم ، ونهر العاصى والليطانى ونهر التميميم ونهر الذهب ونهر بردى والأعوج ونهر اليرموك والحصبانى ونهر القاسمية والأردن ونهر البراغيث ودان ونهر الملوية وأم الربيع ونهر الشليف ومجموعة ثانوية من الأنهار تلك الحصص تقدر بمليارات المترات / ساعة ، وأيضاً المياه الجوفية من الآبار والعيون فى الصحراء العربية ومياه الأمطار التى تسقط سنوياً مما يساعد على إنشاء شبكة من الأنهار الصناعية لمد الدول العربية بالمياه العذبة للشرب وزراعة المناطق الصحراوية فى الوطن العربى .

نحن فى حاجة إلى كل قدراتنا وطاقاتنا من أجل التقدم العربى عن طريق الإيمان الخالص بضرورة المشاركة والرغبة خالصة فى إنهاء حالة الضعف العربى وفكر حزب التقدم العربى يجمع بين عبر الماضى وسنن الكون وحركة التاريخ فى محاولة لإدراك الحقائق وتصوير جيد للمستقبل ، ومما لا شك فيه أن هذا الفكر يقوم على سعة الأفق واستطلاع للرؤية المستقبلية للأحداث والتقدير العلمى والموضوعى لعالمنا المعاصر ومشكلاته ، ولذلك يرى الحزب أن الوقت الحالى هو المناسب لتحقيق أهداف الحزب على المستوى العربى ليستيقظ العملاق العربى .

الفصل الثالث الأمن القومي العربي

أن مفهوم الأمن القومي العربي فى فكر حزب التقدم العربى ليس قاصراً على حماية حدود الدول العربية فيما بينها أو من أى أخطار خارجية ، ولكن يمتد إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية داخل الدول العربية وكذلك ردع الأطماع الأجنبية الموجهة لثروات الوطن العربى .

ويرى الحزب أن الاتفاق على الحد الأدنى لسلامة الأمن القومي العربى على أن يتصاعد من خلال الحكومة العربية المركزية التى تتخذ السبل اللازمة لإعداد وتجهيز الجيش العربى المركزى والذى يتولى حماية الحدود العربية والحدود العربية مع الدول الأجنبية ، وجهاز المخابرات العربية المركزية الذى يعمل على اتخاذ السبل لتأمين سلامة الأمن القومي العربى ، ومن خلال الممثلين السياسيين للدول العربية المتحدة لدى الدول الأجنبية حيث العلاقات السياسية والاقتصادية والتعاون المشترك معهم .

أن تجهيز وإعداد جيش عربى مركزى وجهاز المخابرات العربية المركزية من عائد الأرباح السنوية للمؤسسات والهيئات الاقتصادية العربية المركزية وفق قانون يقرره مجلس الشعب العربى ، يودى إلى أن تنحصر مهمة جيش كل دولة فى حماية الأمن الداخلى للدولة ، وتتنخفض الإنفاقات العسكرية سنويا لكل دولة لزيادة لواءات الجيش العربى المركزى وانتشاره فى المواقع الاستراتيجية لحدود الدول العربية ، والتصاعد السنوى لإعداد وتجهيز الجيش العربى المركزى لتظهر وتتباين قوته بعد عشر سنوات من بداية إنشائه وفقا لمشروع المعاهدة الدستورية للدول العربية المتحدة ليست بفترة طويلة فى تاريخ الأمة العربية ، ولو تم تنفيذ ذلك بعد حرب اكتوبر المجيدة فى ١٩٧٣ لكان الجيش العربى المركزى اليوم له شأن عظيم لحماية وسلامة الأمن القومي العربى .

أن الأخطار تحاصر الأمة العربية فى الماضى والحاضر والمستقبل ولن تزول هذه الأخطار إلا بقوة الجيش العربى المركزى الذى يعمل على حماية حدود الدول العربية ويردع أى خطر يهدد سلامة أراضيها كما يحافظ على سلامة الأمن القومي العربى .

ويرى الحزب أن الصراع العربى الصهيونى وانحياز الموقف الأمريكى لإسرائيل يمهد الطريق لتحقيق المزايم العقائدية الصهيونية لاحتلال الأراضى العربية من الفرات شرقا والنيل غربا وأراضى الحجاز جنوبا ، لذلك يرى الحزب استخدام كافة الوسائل للعمل على تحييد الموقف الأمريكى ولن يتم ذلك بشكل ومضمون عملى إلا فى حالة قيام الدول العربية المتحدة ، حيث التعاون المشترك بين المؤسسات والهيئات الاقتصادية العربية المركزية مع الدول الأجنبية ، واتساع السوق العربى لمنتجات هذه المؤسسات والهيئات مما يعطيها قوة تفاوضية مع المؤسسات الاقتصادية للدول الأجنبية ، وأثارها الإيجابية لسلامة الأمن القومي العربى .

لذلك يرى حزب التقدم العربى حال قيام كيان اقتصادى عربى مركزى والذى يمثل العمق الأمنى الحقيقى لكل العرب فى آسيا وإفريقيا . يخلص إلى تكوين جماعة إنسانية كريمة تدفع العالم إلى احترام الدول العربية المتحدة ، وبالتالي يحق للدول العربية المتحدة المطالبة بمقعد دائم فى مجلس الأمن بالأمم المتحدة لتحقيق توازن المصالح الإقليمية فيما بين دول العالم .

ويرى حزب التقدم العربى ضرورة العمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الكيان الاسرائيلى ، وعودة الحقوق الكاملة للشعب العربى الفلسطينى وإقامة دولته ، وعودة الجولان لسوريا ، وعودة مزارع شبعا بالجانب اللبناى للسيادة اللبناية ، وعودة أراضى أم الرشراش المسماة (إيلات) للسيادة المصرية ، وأيضا مطالبة الدول الإستعمارية بالتعويضات المناسبة عن فترة احتلالها للدول العربية .

ويرى الحزب إقامة علاقات متوازنة بين الدول العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية على أساس التحكيم العربى الإسلامى فى مشكلة جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى ، وكذلك إنهاء رواسب الخلافات العراقية الإيرانية إجهاضا للكابوس الصهيونى فى الحزام العربى الإسلامى ، وأن يكون الخليج بحيرة عربية إسلامية لا تتواجد فيها أى قوات عسكرية أجنبية لسلامة الأمن القومى لدول الخليج .

أن الحفاظ على منابع البترول العربى والإسلامى فى منطقة الخليج من تداعيات الأمن القومى العربى ويرى الحزب أن يتم تعاون عربى إسلامى لتأمين منابع البترول فى منطقة الخليج وحماية سلامته من أى أطماع أجنبية .

ويرى الحزب استقطاب تركيا فى إطار المصالح العربية الإسلامية للحد من ارتباطها مع الكيان الإسرائيلى فى المنطقة ، وذلك لتأمين منابع نهري دجلة والفرات ، ويرى الحزب قطع دابر التوغل الصهيونى فى جنوب السودان إجهاضا لكابوس السيطرة على منابع النيل ، وكذلك تأمين منابع نهر النيل من خلال التعاون العربى الإفريقى وبصفة خاصة دول حوض نهر النيل .

ويرى الحزب عودة جزيرة ليلى لدولة المغرب فى إطار الوسائل السياسية حفاظا على العلاقات العربية الإسبانية وأن يكون التعاون العربى الإشبانى لتأمين سلامة المغرب العربى ، وكذلك تأمين سلامة باب المنذب ليصبح البحر الأحمر بحيرة عربية لا يتواجد فيها قوات أجنبية تهدد سلامة الأمن القومى العربى .

ويرى الحزب أن من تداعيات سلامة الأمن القومى العربى زيادة المشاركة الشعبية فى مسيرة التنمية فى جميع الدول العربية ، وتعميق الممارسة الديمقراطية من خلال ما تضمنته المعاهدة الدستورية للدول العربية المتحدة من إشراف المحكمة العربية العليا على انتخابات مجلس الشعب العربى وعليه ينسحب الإشراف الكامل للهيئات القضائية بكل دولة عربية على انتخابات ممثلى الشعب لمجلس الشعب العربى والمجلس التشريعى بكل دولة .

الصراع العربي الإسرائيلي

يرى حزب التقدم العربي أن طبيعة ومضمون الصراع العربي الإسرائيلي - وقد مضى عليه أكثر من ثلاثة أرباع القرن - تنفى عنه بعض التشخيصات المطروحة ومنها أنه صراع ديني أو ثقافي أو أنه صراع بين نخب وطبقات . لقد تبين منذ المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة " بال " بسويسرا عام ١٨٩٧ أن هذا المؤتمر كان تتويجا عمليا لكافة الجهود التبشيرية الصهيونية السابقة عليه والتي كانت في معظمها توجه جهود الرأسمالية اليهودية نحو الاستيطان في فلسطين تحديدا ، وقد عبر تيودور هرتزل عن هذه الجهود سياسيا في كتابه " الدولة اليهودية " الذي أصدره في عام ١٨٩٦ - أي قبل مؤتمر بال بعام واحد - عندما أشار الى أن المسألة اليهودية ليست مسألة دينية أو اجتماعية وإنما هي مسألة قومية لا يمكن حلها إلا عن طريق تحويلها الى قضية سياسية عالمية يتم تسويقها على يد الدول الكبرى التي ستمنح اليهود رقعة أرض لإقامة دولة لهم ، ويتولى اليهود بعد ذلك مهمة تنظيم انتقال اليهود وتوطينهم في فلسطين .

والتقت أهداف ومصالح " الدول الكبرى " الاقتصادية والسياسية والعسكرية في المنطقة العربية مع أهداف ومصالح اليهود القومية فكان العمل والتنسيق المشترك بين الطرفين ، بدليل أن أماكن أخرى كانت مطروحة كمشاريع للوطن القومي لليهود في أمريكا اللاتينية ، وأفريقيا وغيرها من البلدان ، إلا أن الدول الكبرى غضت الطرف عنها جميعا وجرى التركيز على فلسطين ، فأعطت بريطانيا الاستعمارية الضوء الأخضر العلني في وعد بلفور عام ١٩١٧ وظلت هي الداعم الإستراتيجي لبقاء وضمأن أمن الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة حتى الحرب العالمية الثانية .

أصبحت الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية الداعم الإستراتيجي لبقاء وضمأن أمن الكيان الصهيوني في فلسطين ، واستهدفت من وراء هذا الدعم ضرب المصالح المستقبلية للبلدان العربية ، بشكل ميداني مباشر ، أو بشكل معنوي غير مباشر ، وفي المحصلة النهائية كان الشعب والوطن الفلسطيني هو الضحية الأولى ، وكانت البلدان العربية هي الضحية التالية (الجولان ، الجنوب اللبناني ، سيناء ، العراق ، تونس (ضرب مقر المنظمة عام ١٩٨٦) ، الجزائر (ضرب ميناء عتابه الجزائري عام ١٩٨٧) .

ويرى الحزب أن الفهم السابق لمضمون الصراع العربي - الإسرائيلي - باعتباره تحالف مصالح وأهداف استراتيجية في المنطقة - يستلزم فهما واحدا ومحددا لطبيعة مواجهة هذا التحالف الاستعماري - الصهيوني ، فهو صراع بين حركة تحرر عربي كان وما يزال الشعب الفلسطيني في طبيعتها وبين ظاهرة استعمار استيطاني له مصادر ديناميكيته الخاصة المرتبطة مباشرة بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية .

ويؤكد الحزب انطلاقا من هذا الفهم أن الشعوب العربية كافة معنية بمستقبل حسم هذا الصراع ، وضرورة مواجهته من الجميع فالك في حلقة النار ، سواء كان ذلك في طرف الحلقة ، أم في وسطها ، فالنار واصله للجميع لا محالة .

وهنا يتجلى دور الدول العربية في تنظيم قدرات شعوبها ، لتكون في مستوى قيادة الصراع ، وحسمه لصالحها ، وفي ظل الأوضاع العربية السائدة ، وغياب شبه كامل لفعالية الحركات الوطنية . ومع ذلك يبقى هذا الدور وحتى المستقبل المنظور معلقا ، وكذلك مصالح الفئات الحاكمة وشعوبها مهددة بالخطر والزوال .

ويؤكد الحزب فى هذا السياق على نقطتين جوهريتين :

أولهما : إن الدول العربية - تكون قادرة على إدارة الصراع وحسمه لصالحها - عندما تواجه المشروع القومى الصهيونى بمشروع قومى عربى ، يقوم على أساس ديمقراطى ويحتكم الى إرادة الجماهير الحرة ، لتقدم وعيها ، وتعبيرها عن مصالحها ، وأهدافها ، ويجمع جمعا صائبا وصحيحا بين شعارى المقاومة والسلام ، ويرفض كل أشكال القهر والاستغلال ، ويصوغ اللحمه الوطنية ويتجاوز أوضاعنا المتخلفة ، ويتعامل مع روح العصر ويتطلع للمستقبل .

ونزعم أن برنامج حزينا تناول الخطوط العامة لهذا المشروع فى إطار المحاور الاقتصادية والسياسية والعسكرية (نداء أمل .. وحلم وعمل) .

ثانيهما : أن الصراع العربى - الإسرائيلى بتعقيده وبتداخلاته الدولية لابد أن يمر بحلول مرحلية - على الصعيدين المحلى والقومى - ليتم فيها تعبئة الشارع الفلسطينى والعربى حول أهداف مرحلية نضالية ممكنة التحقيق - كالدولة فى الضفة الغربية وقطاع غزة - وبعد أن تقوم هذه الدولة سينشأ وضع جديد تتحدد فى إطاره مهمات المرحلة القادمة . وإلا نكون قد طرحنا على شعوبنا مهمات - محلية وعربية - محبته حين يكتشف المواطن العادى أن ذلك غير قابل للتحقيق .

إن الوصول بالصراع العربى الإسرائيلى الى حل جذرى وحاسم هو بذاته الحل الجذرى والحاسم لمسألة الحرية والاستقلال فى بلادنا ، فلن ننعم برحيق الحرية ما دامت الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل قادراتان على إدارة الصراع لصالحهما ، وهذا يتطلب منا معركة طويلة الأمد تتضافر فيها كل الجهود ، والأنظمة والشعوب ممثلة فى أحزابها وقواها السياسية .

الردع والصراع العربي الإسرائيلي

يؤكد حزب التقدم العربي على رؤيته في السلام العادل لمنطقة الشرق الأوسط بإخلائها من أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الكيان الإسرائيلي ، وعودة الحقوق الكاملة للشعب العربي الفلسطيني وإقامة دولته ، وعودة الجولان لسوريا ، وعودة مزارع شبعا بالجنوب اللبناني للسيادة اللبنانية ، وعودة أراضي أم الرشراش (إيلات) للسيادة المصرية ، وأيضا مطالبة الدول الاستعمارية بالتعويضات المناسبة عن فترة احتلالها للدول العربية .

وحيث إن الردع هو فن استخدام وسائل الحرب أو القتال للحصول على الغرض ، دون إعلانها أو دون ممارستها . ويفشل " الردع " حينما يبدأ القتال . ومعنى ذلك أنه يركز على منع العدوان ، وفتح المجال أمام " السياسة العربية " للتحرك في مرونة ودون تردد من خلال " القوة " .

فممارسة " السياسة " دون " قوة " التي تساندها عبث في النظام الدولي الذي نعيشه . فالقوة شيء طبيعي في الحياة ، وممارستها أمر يتم بطريقة تلقائية . والقوة لها طبيعة " الانتشار " ولا تقف عند حد إلا إذا واجهتها " قوة أخرى " تجبرها على ذلك ، بل وتجبرها في الوقت نفسه على الارتداد .

وإسرائيل - كما نلمس ونشاهد - تعتقد أن " القوة " هي الحل الوحيد لكل مشاكلها . وذلك فإنها تستخدمها بصفة مستمرة وبثقل كثيف في جميع الاتجاهات بحيث يخيل للمرء أنها أصبحت الوسيلة الوحيدة لسياستها . فهي لا تؤمن " بالدبلوماسية " كإحدى الوسائل لحل التناقضات ، ولا تؤمن بسياسة " الإقناع " ولكنها تؤمن بسياسة " التخويف " . وقد تصاعدت " غرائزها " العدوانية بمرور الزمن حتى ظهر في الفترة الأخيرة - إزاء عدم وجود أي رد فعل عربي في مواجهة عدوانها المتكرر - أن إرادتها هي الإرادة الوحيدة التي سيطرت على الأحداث .

وتفوق الإرادة العربية يرجع إلى افتقارها إلى وسيلة رادعة تردع بها العدوان المتكرر الذي يقع عليها وبصفة مستمرة . ونحن لا نعتقد أن البلاد العربية ينقصها " الوسيلة المادية " للردع بل نحن نعتقد أن ما ينقصها حقيقة هو " الإرادة " الحاسمة لاستخدام ما لديها من إمكانيات لمواجهة العدوان .

فمهما قيل عن " القوة الإسرائيلية " التي يراها البعض تتراوح بين " القوة التقليدية " و " القدرة النووية " فإن الإرادة التي لا تعرف التردد لممارسة الرد ، هي الأمر الحاسم لمواجهة هذه القوة العدوانية فمثلا :

- ليس المهم في الردع الوسيلة المستخدمة ، فالأهم هو النتيجة التدميرية التي تحدث نتيجة لاستخدام " الرادع " . فالتدمير يمكن أن يحدث باستخدام السلاح النووي أو أي سلاح آخر .

- يمكن " للرادع " الأقل تأثيراً ، ردع " الرادع الأكبر تأثيراً " ، إذا كان هناك عزيمة على استخدامه . فالعزيمة الصادقة تعوض النقص في حجم التدمير .

- " الرادع الأقل تأثيراً " أكثر مصداقية من " الرادع الأكثر تأثيراً " فتهديد الخصم باستخدام العصا أكثر مصداقية من تهديده باستخدام سكين ، لأن الضرر الذي يعود على الضارب في الحالة الأولى أقل من الضرر الذي يعود عليه في الثانية ، وعلى هذا الأساس يمكن ؛ للرادع التقليدي " مواجهة " الرادع النووي " . فالتردد في استخدام القوة النووية بكامل قوتها يعادل عدم وجود أي قيود على استخدام القوة التقليدية بكامل قوتها .

- إن عامل الشك في حجم التدمير المتوقع ، وليس القدرة على حسابه بدقة ترجح جانب " الرادع الأصغر " .

- لم يمنع امتلاك أحد طرفي النزاع للرادع النووي الطرف " التقليدي " الآخر من التصدي ، فقد تصدت فييتنام التقليدية للولايات المتحدة النووية ، وتصدت الأرجنتين التقليدية لبريطانيا النووية في حرب فوكلاند ، وتصدت أفغانستان التقليدية للاتحاد السوفيتي ذات القدرة النووية .

ولابد من أن يكون الشغل الشاغل للأنظمة العربية هو " امتلاك الرادع المصدق " الذي يمنع العدوان ، والذي يصحح في الوقت نفسه النتائج الخاطئة ، التي ترتبت عن استخدام إسرائيل لقوتها ، وفرض أمر واقع غير مقبول . ومن دون هذا الإجراء فسوف تظل إسرائيل سائرة في عدوانها . وإلى جانب ذلك ، فعلى الأنظمة العربية تصحيح " توازن القوى المختل " ، الذي يسود المنطقة والذي لا يمكن أن يحقق " الاستقرار " الذي يتحدث عنه الجميع ، في ظله ، لأن الاستقرار لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار " توازن القوى " و" توازن المصالح " ، ولا يمكن أن يتم " توازن المصالح " إلا إذا تم " توازن القوى " وليس العكس . لأن القوة هي العامل الحاسم أولاً وأخيراً .

ومفتاح الموقف كله في معركة " الردع " يتركز في " الرادع التقليدي " وتوفره من ناحيته المادية والمعنوية فلا يمكن حصولنا على " مظلة نووية عربية " إلا تحت حماية " مظلة عربية تقليدية " ، لأن إسرائيل أعلنت أنها ستقضى على أي محاولة عربية أو إسلامية في " الاتجاه النووي " في إطار استراتيجية " أمن المائة عام " تلك الاستراتيجية التي لا تعترف بالحدود السياسية ، ولا بالقوانين الدولية التي تعترض أحلامها الأمنية . فلا شيء أمامها إلا " الأمن المطلق " لإسرائيل وحدها . وعلينا أن نضع هذا في الاعتبار إذا أردنا أن نخرج من الدائرة المفرغة التي ندور فيها ، لأن " ردع " العدوان الصغير " يمنع ويردع " العدوان الكبير " .

ولذلك يؤكد حزب التقدم العربي على ضرورة إقامة الدول العربية المتحدة ليتواجد جيش الدفاع العربي ليقوم بمهمة الردع للأخطار المحيطة بالأمة العربية لسلامة الأراضي العربية من الخليج إلى المحيط ، وبقوة جيش الدفاع العربي يفرض السلام العادل في منطقة الشرق الأوسط ، وبالتالي تتمكن السياسة العربية من التحرك في مرونة ودون تردد لإتخاذ التدابير المناسبة ، السياسية والاقتصادية لسلامة الأمن القومي العربي ، وبالتالي يتحقق للشعب العربي التقدم والازدهار ، وينعم بالرخاء والرفاهية .

الباب الثانى

التنمية فى جمهورية مصر العربية

الفصل الأول : الإصلاح الوطنى هو المدخل الحقيقى للتنمية الشاملة

الفصل الثانى : إصلاح الاقتصاد المصرى

الفصل الثالث : تطوير السياسات المالية والاقتصادية والإنتاجية

الفصل الرابع : التنمية والخدمات الاجتماعية

الفصل الخامس : تطوير التعليم والبحث العلمى

الفصل السادس : تطوير السياسات الثقافية والإعلامية

الفصل الأول

الإصلاح الوطنى

هو المدخل الحقيقى للتنمية الشاملة

يشمل الفصل الأول رؤية حزب التقدم العربى فى الإصلاح الوطنى باعتباره المدخل الحقيقى للتنمية الشاملة من خلال رؤية موضوعية وعملية تتناسب مع الأوضاع العربية بصفة عامة والمصرية بصفة خاصة وهى كالتالى :

- رؤية الحزب لإحياء روح الوطنية الاقتصادية الديمقراطية .
- رؤية الحزب للمهام الجديدة للدولة .
- رؤية الحزب فى منصب رئيس الجمهورية .
- رؤية الحزب فى تنصيب الحكومة .
- رؤية الحزب فى الانتخابات النيابية .
- رؤية الحزب فى قانون الأحزاب السياسية .
- رؤية الحزب فى تشكيل مجلس الشورى .
- رؤية الحزب فى سلامة القاعدة الانتخابية .
- رؤية الحزب فى الإدارة المحلية .
- رؤية الحزب فى النشاط الأهلى .
- رؤية الحزب فى المؤسسات الصحفية القومية .

الإصلاح الوطنى

هو المدخل الحقيقى للتنمية الشاملة

يرى حزب التقدم العربى أن الإصلاح الوطنى هو المدخل الحقيقى للتنمية الشاملة فى جمهورية مصر العربية ويقدم الحزب برنامج متميز على محورين :

على المستوى العربى :

* إحياء الروح القومية على مستوى الشعب العربى لإقامة الدول العربية المتحدة للعمل على إنشاء هيئات ومؤسسات إنتاجية اقتصادية للاستثمارات العربية من خلال أن تسهم كل دولة عربية بنسبة ٨٪ من إيراداتها السنوية ، وتخصص أرباح هذه الاستثمارات سنويا لأعمال الأمن القومى العربى من جيش الدفاع والمخابرات المركزية العربية والتمثيل الدبلوماسى لدى الدول الأجنبية .

* إحياء روح المقاومة على مستوى الشعب العربى بالوسائل السياسية الديمقراطية للتصدى للأخطار المحيطة بالأمة العربية من أعدائها وعلى رأسها الخطر الصهيونى الذى يسعى لإقامة إسرائيل الكبرى على الأراضى العربية من الفرات شرقا حتى النيل غربا .

على المستوى الوطنى :

* إحياء الروح الوطنية الاقتصادية الديمقراطية التى ترقى إلى إحداث تغييرات فى سلوك المجتمع ، بما يعمل على تعبئة وحشد جموع المواطنين ليكونوا مدافعين عن بقائهم ورخائهم ضد محاولات إرغام الدول النامية على الرضوخ لشروط الدول الغنية ، وهى أنسب أسلوب لمواجهة أى أزمة اقتصادية تحدث بالبلاد حيث تتوافر لها عدة مزايا :

- ١ - أنها روح معنوية ترتبط بالولاء ، ويصعب ضربها كهدف مادى .
- ٢ - أنها حركة شعبية غير رسمية ، ويتعذر توجيه ضغوط دولية عليها .
- ٣ - أنها سلوك تربوى يقوى فضيلة الاعتماد على الذات فى ظروف الاقتصاد العالمى الجديد الذى بات يشكل قيوداً ثقيلة على حركة وإرادة وسيادة الدول النامية .

* إحياء روح المقاومة بالوسائل السياسية الديمقراطية لمنع تهميش محدودى الدخل الذين أصبحوا يمثلوا الغالبية العظمى من الشعب من حقوقهم السياسية والاقتصادية ، وضرورة تمثيلهم فى الحياة النيابية بالبلاد والتصالح بين طبقات المجتمع لتحقيق التضامن والتكافل الاجتماعى وتوفير الحد الأدنى لحياة كريمة للمواطنين للحفاظ على كرامتهم .

ويرى الحزب أن الإصلاح الوطنى سياسيا وإداريا واقتصاديا هو المدخل الحقيقى للتنمية الشاملة فى جمهورية مصر العربية ، ويقدم الحزب برنامج متميز لتحديث وتطوير مناخى الحياة بالبلاد ، ليشرك فى تحقيق مجتمع الرفاهية والرخاء من خلال تحقيق التقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى بالبلاد .

فرؤية الحزب من خلال برنامجه المتميز فى شقيه العربى والوطنى يواكب النظام العالمى المعاصر ويحافظ

على دور الدولة من التداعيات السلبية للمستجدات الجديدة للوعول ، حيث يدعو إلى التكتل السياسى والاقتصادى للدول العربية من خلال (مشروع المعاهدة الدستورية للدول العربية المتحدة) لإقامة مركزية محدودة لكيان سياسى واقتصادى عربى ، لدرء الأخطار المحيطة بالأمة العربية وللحفاظ على الثقافة والتقاليد العربية فى مواجهة الغزو الثقافى العالمى الجديد والتصدى لمحاولات إخضاع الدول العربية لسيادة وشروط الدول الغنية .

ويدعو برنامج الحزب على المستوى الوطنى إلى تعزيز الممارسة الديمقراطية والعدل الاجتماعى وحقوق الإنسان ، وإحياء روح الوطنية الاقتصادية الديمقراطية لمواجهة النظام العالمى الجديد فى سلبياته على المجتمع ، والاستفادة من الإيجابيات .

ولن يتأتى التحديث والتطوير الذى يهدف إليه الحزب فى جميع مناحى الحياة إلا من خلال الإصلاح الوطنى حتى يكون للدولة دور جديد يتلائم مع النظام العالمى الجديد ، ومن خلال رؤية الحزب المتميزة فى شقيه العربى والوطنى يعتبر إضافة إلى قوة الأمن القومى المصرى والعربى .

رؤية الحزب لإحياء روح الوطنية الاقتصادية الديمقراطية :

يرى الحزب أن تسود الوطنية الاقتصادية الديمقراطية الحياة الاقتصادية بالبلاد بما يعمل على تعبئة وحشد جموع المواطنين ليكونوا مدافعين عن بقائهم ورخائهم ضد محاولات إرغام الدول النامية على الرضوخ لشروط الدول الغنية .

وعليه يقترح أن يتم تحويل شركات قطاع الأعمال العام إلى شركات مساهمة تطرح أسهمها للاكتتاب العام - فى عملية تتدرج على خمس سنوات لجميع شركات قطاع الأعمال - وأن تكون أولوية تملك أسهم كل شركة للعاملين فيها على أقساط لمدة عشر سنوات بدون فوائد . ثم يطرح باقى أسهم الشركة للاكتتاب العام للمصريين والعرب على أقساط لمدة أربعة سنوات بحد أقصى ملكية الفرد ٠.٠٥٪ من أسهم الشركة .

وتتشكل الجمعية العمومية من ممثلى المساهمين ، على أن يمثل كل ملاك ١٪ من الأسهم بعضوان يتم انتخابهم كل ثلاث سنوات لعضوية الجمعية العمومية ، وتنتخب الجمعية العمومية من بين أعضائها رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة ، وتراقب أعمالهم وتصدق على المركز المالى للشركة كل ثلاثة شهور .

وتنشأ الدولة الشركات الإنتاجية والخدمية والاقتصادية من عائد بيع شركات قطاع الأعمال العام سنويا لتلبية احتياجات السوق من السلع ، وتوفير فرص عمل للشباب ، وتدير الدولة هذه الشركات لمدة خمس سنوات ثم تطرحها للاكتتاب العام كما ذكر أعلاه ، وبذلك تتوفر فرص العمل سنويا مع توفير احتياجات السوق للسلع ، على أن يتم التمليك للأسهم للعاملين بالشركة من خلال منحة التقسيط على عشر سنوات بدون فوائد ليشاركوا مع المساهمين المصريين والعرب فى إدارة وتطوير الإنتاج بالشركة من خلال الجمعية العمومية التى تتكون من مائتين عضواً يمثلوا ملاك أسهم الشركة من العاملين فيها والمساهمين المصريين والعرب ، مما يؤكد على ديمقراطية إدارة المساهمين ، ومشاركة العاملين فى الملكية والإدارة للشركة من خلال حجم الأسهم التى يمتلكوها من خلال منحة الدولة لهم بتقسيطها على عشر سنوات بدون فوائد ، مما يعطى الدافع الوطنى لدى المساهمين بكل شركة على تحقيق الإنتاج الجيد وبالأسعار المقبولة حيث المنافسة فى السوق المحلى والعالمى .

ولتأكيد الوطنية الاقتصادية الديمقراطية للاقتصاد المصرى تمنح الدولة للشباب المتزوج خلال خمسة سنوات من تاريخ زواجه عدد من الأسهم فى الشركات التى تطرحها للاكتتاب العام بسعر رمزى وعلى أقساط لمدة عشر سنوات بدون فوائد وبحد أقصى عدد محدد لكل من الزوج والزوجة وذلك لزيادة إحياء الروح الوطنية الاقتصادية الديمقراطية للاقتصاد المصرى .

وأن تظل الشركة القابضة (الأم) لمجموع عدد من الشركات للحفاظ على وحدة وتكامل الشركات التابعة لها على أن تتشكل الجمعية العمومية للشركة الأم (القابضة) من مجالس إدارات الشركات التابعة لها ، وتنتخب من بين أعضائها رئيس وأعضاء مجلس إدارة للشركة القابضة .

ويكون رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة هو رئيس الجمعية العمومية لكل شركة من الشركات التابعة للشركة القابضة ليعمل على تحقيق قرارات الجمعية العمومية للشركة ويمكنها من الرقابة الأصيلة على أعمال مجلس إدارتها لسلامة أعمال الشركة وتحقيقها لأهدافها .

ومن خلال الشركات المساهمة بالدولة من العاملين فيها والمصريين والعرب سوف يسعى مجلس إدارة كل شركة على تحقيق معدل أعلى للإنتاج والربح مع تحسين مستوى الإنتاج وبأسعار تتناسب مع السوق المحلى والعالى ، وبالتالي تكون الوطنية الاقتصادية الديمقراطية عملت على تعبئة وحشد جموع المواطنين من خلال مساهمتهم فى الشركات المساهمة بالدولة فى مختلف النواحي الاقتصادية ليكونوا مدافعين على بقائهم ورخائهم ضد محاولات إرغام الدول النامية على الرضوخ لشروط الدول الغنية .
وتعمل الدولة على إزالة أى معوقات تعوق مسيرة الشركات المساهمة فى دعم الاقتصاد الوطنى لمساندتها فى توفير المنتجات المختلفة لتلبية احتياجات السوق المحلى والعربى .

رؤية الحزب للمهام الجديدة للدولة :

ويرى الحزب أن يكون للدولة دور جديد فى ظل ما يطالب به الحزب لإحياء الوطنية الاقتصادية الديمقراطية لاقتصاد الدولة كالتالى :

١ - العمل على النهضة التكنولوجية بهدف بناء قواعد المعلومات وتكاملها وترابطها لمسايرة التقدم التكنولوجى المتسارع .

٢ - العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد من خلال رؤية الحزب فى الوطنية الاقتصادية الديمقراطية بتحويل شركات قطاع الأعمال العام إلى شركات مساهمة يمتلكها المساهمين من العاملين فيها والمصريين والعرب .

٣ - تفعيل دور القطاع الخاص ، وتشجيع المنشآت الصغيرة على المنافسة والتوسع ، وزيادة إنتاجيتها ومساهمتها فى الاقتصاد الوطنى .

٤ - تنمية الموارد البشرية بهدف إعداد مهارات متكاملة فنيا وإداريا وسلوكيا وثقافيا فى ضوء المنافسات العالمية .

٥ - الاهتمام بالتعليم باعتباره العنصر الأساسى فى تشكيل الثقافة السياسية للمجتمع .

٦ - الاهتمام بالشباب باعتباره عصب المجتمع ، والمدخل الأساسى لتقدم الدولة وتنمية المجتمع .

٧ - الحد من الفقر بالرعاية الصحية والتعليم والتدريب ، وتوفير فرص العمل ، وغيرها من مجالات التنمية البشرية .

٨ - القيام بال دفاع والأمن القومى وحفظ النظام العام والأداب العامة والأمن الداخلى للمجتمع .

وبذلك يكون التوازن الحيوى كهدف للسياسة العليا للدولة بمعنى أن تحول دون التركيز والاحتكار ، بحيث تظل الأنشطة والقطاعات المهتدة بالكساد ملكية مشتركة بين شركاء التنمية الثلاثة : الدولة ، والمجتمع

المدنى ، إلى جانب القطاع الخاص ، وبذلك يتغير دور الدولة بالتركيز المرن على قطاعات معينة طبقا لاحتياجات تحصين الأمن القومى للمجتمع .

رؤية الحزب فى منصب رئيس الجمهورية :

أن التنمية الشاملة لا تنمو ولا تزدهر إلا بتعزيز الممارسة الديمقراطية والعدل الاجتماعى وحماية حقوق الإنسان وذلك لإيجاد مجتمع حر تكون الديمقراطية قوة دافعة للمواطنين للمشاركة فى صنع القرار ، وكذلك حتمية تقوية دور منظمات المجتمع المدنى .

ولذلك يقترح الحزب أن يكون رئيس الجمهورية له دور جديد يتلائم مع النظام الرأسمالى العالمى المعاصر ، ويحافظ على دور الدولة من التدايعات السلبية للمستجدات الجديدة للعولمة ، وعلى هويتها الثقافية الوطنية وعلى سيادتها واستقلالها الوطنى ، وقد تعايش الشعب المصرى خلال أكثر من خمسين عاما مضت على أن الحاكم هو الأب الروحى للشعب ، له كل الطاعة ، وعليه أن يوفر له الأمن والأمان والحياة الكريمة . لذلك يرى الحزب أن النظام الاستفتاءى لاختيار رئيس الجمهورية قد أدى إلى استقرار النظام السياسى بالبلاد ، ولتأكيد سلامة النظام السياسى واستقراره يطالب الحزب باستمرار اختيار رئيس الجمهورية بالاستفتاء ، ولدعم شرعيته باعتباره زعيما للشعب ، يتشكل المجلس الأعلى للأحزاب السياسية برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية رؤساء الأحزاب الممثلة داخل مجلس الشعب والشورى ورؤساء مجالس الوزراء والشعب والشورى .

ويراعى المجلس الأعلى للأحزاب برئاسة رئيس الجمهورية الحدود بين الأحزاب لضمان تأدية دورها فى مسيرة العمل الوطنى ، ويعمل على حماية الوحدة الوطنية ، والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا ، وتعميق النظام الديمقراطى وتوسيع مجالاته .

ووفقا لفكر حزب التقدم العربى بأن رئيس الجمهورية زعيما للشعب المصرى ورئيسا للمجلس الأعلى للأحزاب السياسية يرى الحزب تعديل المواد التالية من الدستور .

* إلغاء المادة ٧٤ من الدستور ، على أن تستبدل بالنص التالى :

رئيس الجمهورية هو رئيس المجلس الأعلى للأحزاب السياسية والذى يتألف من رؤساء الأحزاب السياسية الممثلة داخل مجلسى الشعب والشورى ورؤساء مجالس الوزراء والشعب والشورى .

ويراعى المجلس برئاسة رئيس الجمهورية الحدود بين الأحزاب لضمان تأدية دورها فى مسيرة العمل الوطنى ، ويعمل على حماية الوحدة الوطنية والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا ، وتعميق النظام الديمقراطى وتوسيع مجالاته .

* تعديل المادة ٧٦ لتكون كالتالى :

يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ، ويعرض الترشيح للاستفتاء عليه .

ويتم الترشيح فى مجلس الشعب لمنصب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح ثلث أعضائه على الأقل ، ويعرض المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس للاستفتاء عليه من مؤتمر عام الشعب الذى يتكون من أعضاء مجلسى الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات والمراكز والمدن والأحياء .

* إلغاء المادة ٨٥ من الدستور :

والتي تنص على اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى حيث لا يوجد أساس لها فى الحياة الوطنية بالبلاد .

* تعديل المادة ١٣٨ من الدستور لتكون كالتالى :
يراقب رئيس الجمهورية تنفيذ السياسة العامة للدولة على الوجه المبين فى الدستور .
* تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٨ من الدستور لتكون كالتالى :
وفى جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة سنة ، ولا يجوز مدها إلا بموافقة الأغلبية المطلقة
لثلاثى مجلس الشعب .

وبذلك يؤكد الحزب على مكانة رئيس الجمهورية السياسية والتاريخية باعتباره زعيما للشعب المصرى
والإبقاء على السلطات المقررة له فى الدستور بحكم زعامته للشعب المصرى من خلال رئاسته للمجلس
الأعلى للأحزاب السياسية باعتبارها تنظيمات وطنية وشعبية وديمقراطية تعمل على تجميع المواطنين
وتمثيلهم سياسيا .

ويقترح الحزب إنشاء المجلس الأعلى للعلاقات الدولية برئاسة رئيس الجمهورية ، وكذلك المجلس الأعلى
للمجالس القومية المتخصصة .

وبذلك يتواجد المجلس الأعلى برئاسة رئيس الجمهورية لكل من :

- المجلس الأعلى للأحزاب السياسية .
- المجلس الأعلى للقوات المسلحة .
- المجلس الأعلى للشرطة .
- المجلس الأعلى للدفاع الوطنى .
- المجلس الأعلى للعلاقات الدولية .
- المجلس الأعلى للمجالس القومية المتخصصة .
- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

وأن يكون لكل مجلس أعلى قائد عام أو أمين عام بدرجة رئيس وزراء يعينه رئيس الجمهورية وله أن يعفيه
من منصبه ، ويكون مسئول عن أعماله أمام المجلس الأعلى برئاسة رئيس الجمهورية .

رؤية الحزب فى تنصيب الحكومة

يرى الحزب أن تكون الحكومة مسئولة عن أعمالها أمام مجلس الشعب ، تحظى بثقته وله أن يسحب الثقة
منها ، وتكون الحكومة مسئولة عن السياسة العامة للدولة فيما عدا أعمال القوات المسلحة والشرطة
والعلاقات الدولية والدفاع الوطنى تكون المسئولية للقائد العام أو الأمين العام أمام المجلس الأعلى لها
برئاسة رئيس الجمهورية بحكم أنه زعيما للشعب المصرى .

ويرى الحزب تعديل المواد التالية من الدستور لتكون الحكومة مسئولة عن أعمالها أمام مجلس الشعب
وتحظى بثقته :

* تعديل المادة ١٢٧ لتكون كالتالى :

الإبقاء على الفقرة الأولى والثانية من المادة كالتالى :

- لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عشرة من أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء ، ويصدر
القرار بأغلبية أعضاء المجلس .
- ولا يجوز أن يصدر هذا القرار إلا بعد استجواب موجه إلى الحكومة وبعد ثلاثة أيام على الأقل من

تقديم الطلب .

- ويتم حذف الفقرة ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ بالمادة الحالية .

* تعديل المادة ١٣٦ لتكون كالتالى :

لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب إلا عند سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس من الحكومة أو عند استقالة الحكومة وموافقة أغلبية أعضاء المجلس على الاستقالة .

ويجب أن يشتمل القرار على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب فى ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ إعلان قرار حل المجلس .

ويجتمع المجلس الجديد خلال الأيام العشرة التالية لإتمام الانتخاب .

* تعديل المادة ١٥٦ لتكون كالتالى :

فى الفقرة (أ) تكون كلمة (رئيس مجلس الوزراء) بدلا من كلمة (رئيس الجمهورية) .
والإبقاء على المادة بعد هذا التعديل كما هى .

إلغاء منصب المدعى العام الاشتراكي

ويرى الحزب إلغاء منصب المدعى العام الاشتراكي حيث لا توجد حاجة له فى ظل الشرعية الدستورية وتعميق الممارسة الديمقراطية والنهج الجديد للاقتصاد الحر والوطنية الاقتصادية الديمقراطية التى يقترحها الحزب لتفعيل المجتمع المدنى وتعبئة وحشد جموع المواطنين ليكونوا مدافعين عن بقائهم ورخائهم .

لذلك يرى الحزب إلغاء المادة ١٧٩ على أن تستبدل بالنص التالى :

يقوم على شئون الهيئات الإسلامية مجلس أعلى برئاسة رئيس الجمهورية ، ويحدد القانون طريقة تشكيله واختصاصه وقواعد سير العمل فيه ، ويؤخذ رأيه فى مشروعات القوانين بما يكفل عدم تعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع .

رؤية الحزب فى الانتخابات النيابية

الديمقراطية هى حكم الشعب نفسه بنفسه ، وذلك لا يعنى حتمية الالتزام بنموذج ديمقراطى معين ، أو ضرورة الاقتناء بهذا النموذج أو غيره ، بل قصارى ما يرمى إليه هو التأكيد على أن لكل شعب الحق فى اختيار النهج الديمقراطى الذى يرتضيه ويتساوى مع خبراته التاريخيه وخصوصياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ويتمشى أيضا مع منطوق المبدأ الديمقراطى ذاته ، فليس سمة نماذج ديمقراطية جامدة أو جاهزة لا يجوز تجاهلها أو الإعراض عنها ، وإنما هناك - على العكس تماما - إمكانات واعدة وبدائل كثيرة يمكن اصطناع أى منها :

وإذا كان من الصعب انتقاء نموذج بذاته معيار للتطور الديمقراطى فإن هناك عدة مؤشرات يمكن الاهتداء بها لمعرفة مدى اقتراب هذا النظام السياسى أو ذلك من النهج الديمقراطى .

وأهم هذه المؤشرات هو :

- أسلوب اتخاذ القرار عن طريق الأغلبية .

- توسيع دائرة المشاركة الشعبية فى تقرير السياسة العامة وصنع القرارات .

- توجيه الحكم لمصلحة السواد الأعظم للشعب .

- إتاحة الفرصة للأقلية كى تعبر عن رأيها وتسهم فى رسم السياسة العامة .

- احترام الحريات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات والمساواة أمام القانون .

ويرى حزب التقدم العربى أن مشاركة المواطنين فى العملية السياسية والحياة العامة - وأن ضؤول حجمها وضاق نطاقها - تعد بوجه عام دلالة واضحة على مدى التطور السياسى للمجتمع ، وتلعب دوراً حيويًا فى بناء الأمة وتطوير أو بلورة أنماط رشيدة من الولاء السياسى من شأنها ترسيخ الإحساس بالذات الوطنية وتعميق الوعى بالهوية القومية .

لذلك يرى الحزب أن تجرى الانتخابات النيابية بالبلاد بالتمثيل النسبى لقوائم المرشحين الانتخابية للأحزاب والمستقلين وذلك لتكافؤ الفرص بين المواطنين فى الحقوق السياسية ، ويقترح الحزب الآتى :

- تجرى انتخابات مجلس الشعب مع المجالس الشعبية المحلية للمراكز والأقسام بالمحافظات كل خمس سنوات تحت الإشراف الكامل لأعضاء الهيئات القضائية .

- يتكون مجلس الشعب من ثلثمائة وخمسون عضواً ، وتكون كل محافظة دائرة انتخابية يحدد لها عدد من المقاعد داخل المجلس .

- يتكون المجلس الشعبى المحلى للمركز / القسم من ثلاثين عضواً ، وتكون دائرة المركز / القسم دائرة انتخابية للمجلس الشعبى المحلى للمركز / القسم ، ويصعد ثلث أعضاء المجلس طبقاً للتمثيل النسبى للقوائم الانتخابية داخل المجلس إلى المجلس الشعبى المحلى للمحافظة التابع لها المركز / القسم .

- يحق لكل حزب ولكل عدد من المواطنين أن يؤلفوا قائمة للمرشحين للانتخابات النيابية على مستوى المحافظة لترشيح لمجلس الشعب ، وعلى مستوى المركز / القسم لترشيح للمجلس الشعبى المحلى ، ويحدد لكل قائمة رمز انتخابى ويكون لكل حزب رمز انتخابى على مستوى الجمهورية ، وتكون القائمة باسم الحزب وبالنسبة للمرشحين من الأفراد تكون باسم وكيل المرشحين .

وبذلك يتم توسيع دائرة المشاركة الشعبية فى تقرير السياسة العامة بالدولة ، ويراعى تمثيل جميع الفصائل الوطنية فى منظومة العمل الوطنى بالبلاد ، حتى تسعى جموع المواطنين إلى تحقيق التقدم والرخاء والرفاهية .

رؤية الحزب فى قانون الأحزاب السياسية

يرى الحزب أن يتم تنقية قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ من الشوائب والمسالب التى تعوق قيام الأحزاب الجديدة وكذلك تعوق أداء الأحزاب الحالية فى مسيرة العمل الوطنى .

وحفاظًا على الهوية الوطنية للأحزاب السياسية تدعم الدولة الأحزاب بدعم مادي متساوى قبل الانتخابات النيابية بالبلاد ، ودعم مالى سنوى متساوى للأحزاب الممثلة داخل مجلس الشعب ، ودعم مالى سنوى آخر بنسبة مقاعد كل حزب داخل مجلس الشعب .

وتأكيد إتاحة الفرصة لجميع الأحزاب بتخصيص وقت متساوى شهريًا لا يقل عن ساعة لكل حزب ممثل داخل مجلس الشعب أو الشورى ليعبر عن آرائه فى السياسة العامة للدولة عبر الإذاعة والتلفزيون ، على أن يخصص نفس الوقت مرتين على الأقل لجميع الأحزاب خلال الدعاية الانتخابية لمجلس الشعب والمجالس الشعبية المحلية .

وفى حال الأخذ بنظام التمثيل النسبى لقوائم المرشحين الانتخابية للأحزاب والمستقلين لمجلس الشعب والمجالس الشعبية المحلية ، يقترح الحزب أن يكون حق تكوين الأحزاب لخمسين عضواً على الأقل من أعضاء مجلس الشعب والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات ، على أن يتميز اسم وبرنامج الحزب تميزاً ظاهراً عن الأحزاب الأخرى .

ولإتاحة الفرصة للأحزاب الجديدة ، وباعتبار أن الجماهير هى الحكم الحقيقى على الأحزاب السياسية يقترح الحزب :

- أن يحل الحزب السياسى الذى لا يمثل داخل مجلس الشعب دورتين متتاليتين ، وتؤول أمواله وممتلكاته إلى الحزب الذى يختاره المجلس الأعلى للحزب الذى تم حله .
- يحق لكل حزب سياسى أن يصدر جريدة أو أكثر ليعبر عن فكر وآراء الحزب فى السياسة العامة للدولة ويقدم النقد البناء لسلامة البناء الوطنى .
- تخصص مكافأة متساوية لمجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الوزراء والمخصصات المقررة له لرئيس الحزب السياسى الذى يحظى بالترتيب الثانى فى عدد المقاعد داخل مجلس الشعب .
- تبنى لجنة شئون الأحزاب برأيها فى إشهار الأحزاب الجديدة للمجلس الأعلى للأحزاب السياسية الذى يتخذ القرار المناسب .
- يعلن المجلس الأعلى للأحزاب السياسية برئاسة رئيس الجمهورية ، ميثاق شرف للعمل الوطنى للأحزاب السياسية ، والتى تلتزم بالعمل به ، لسلامة العمل الوطنى وتعميق الممارسة الديمقراطية .

رؤية الحزب فى تشكيل مجلس الشورى :

يرى الحزب أن مجلس الشورى يبدى برأيه فى قضايا العمل الوطنى إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب ، ولذلك يرى الحزب أن يكون تشكيل مجلس الشورى يسمح بتمثيل فئات المجتمع المدنى والأحزاب السياسية بتمثيل متساوى لإتاحة الفرصة لهم ليعبروا عن رأيهم فى قضايا العمل الوطنى إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب .

* ويقترح الحزب تعديل المادة ١٩٦ من الدستور لتكون كالتالى :

يشكل مجلس الشورى من عدد من الأعضاء على النحو التالى :

- ممثلى النقابات العامة المهنية ، على أن تمثل كل نقابة برئيسها وأربعة أعضاء يختارهم مجلس النقابة فور انتخابه .
- أعضاء مجالس إدارات الاتحاد العام للعمال ، والاتحاد العام للتعاونى الزراعى ، والاتحاد العام للغرف التجارية ، والاتحاد العام للغرف الصناعية .
- ممثلى الأحزاب السياسية الممثلة داخل مجلس الشعب ، على أن يمثل كل حزب بعشرة أعضاء يختارهم المجلس الأعلى للحزب فور انتخابات مجلس الشعب .
- ثلاثين عضو يعينهم رئيس الجمهورية فور انتخاب مجلس الشعب .

رؤية الحزب فى سلامة القاعدة الانتخابية :

يرى الحزب ضرورة سلامة القاعدة الانتخابية بالبلاد من خلال أن يكون حق إبداء الرأى فى الانتخابات النيابية مكفولاً لمن تتوافر فيه نفس شروط الترشيح للمجالس الشعبية المحلية وهى كالتالى :

- أن يكون مصرى الجنسية ، من أب مصرى .
- أن يجيد القراءة والكتابة .
- أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفى من أدائها طبقاً للقانون .

- ألا يكون صدر ضده حكم نهائى فى جريمة مخلة بالشرف والاعتبار .

وبذلك يكون حق إبداء الرأى للمثقفين الوطنيين المهتمين بالعمل العام التطوعى فى المجال الوطنى والاجتماعى ، ليكون اختيارهم لنواب الشعب هو التوجه الحقيقى للرأى العام الواعى للشعب نحو السياسة العامة للدولة ، على أن تعمل الأحزاب السياسية على التنقيف السياسى للمواطنين وحثهم على المشاركة فى القيد الانتخابى للعمل على زيادة المشاركة الشعبية الواعية فى مسيرة العمل الوطنى بالبلاد .

ويرى الحزب فى هذه القضية أنها المفتاح الحقيقى لتلاحم المواطنين فى مسيرة التنمية بالبلاد ، ويقترح الحزب أن تلغى سجلات القيد الانتخابى الحالية لما يشوبها من أخطاء وأسماء وهمية لا وجود حقيقى لها ، وعمومية فى التسجيل لجموع مواطنين كان لدافع تسجيلهم فى وقت ما مصلحة خاصة كانت لأحد المرشحين فى الظروف السابقة والتي كان يباح فيها التزوير وخط الأصوات لمصلحة أحد بعينه من المرشحين .

لذلك يقترح الحزب :

- أن يفتح باب القيد الانتخابى للسجلات الجديدة فى شهر أكتوبر وفى فترة مسائية من كل عام تحت إشراف لجنة بكل مركز / قسم برئاسة أحد أعضاء هيئة قضائية وعضوية ضابط شرطة وسكرتير السجل المدنى وممثلة الأحزاب السياسية .

- تتلقى اللجنة طلبات القيد الانتخابى والمستندات الدالة على استيفاء الشروط المطلوبة من المواطن بنفسه .

- تستخرج بطاقة إبداء الرأى بالكمبيوتر بالرقم القومى مدون فيها رقم القيد الانتخابى بالدائرة المسجل فيها القيد الانتخابى للمواطن .

ومن خلال الإجراءات المقترحة لسلامة القيد الانتخابى ، تكون سلامة القاعدة الانتخابية للمواطنين ليكون اختيارهم لنواب الشعب تعبيراً صادقاً وحرراً وأصيلاً للرأى العام للشعب تجاه السياسة العامة للدولة ، ويتحدد الحجم الحقيقى لتأييد الناخبين للأحزاب السياسية ويتم ترشيد الدعاية الانتخابية بعيداً عن استغلال المال فى تأثيره على رأى الناخبين .

رؤية الحزب فى الإدارة المحلية

يرى الحزب أن تشمل الإصلاحات نقل السلطة إلى المجالس الشعبية المحلية لتكون مسئولياتها مناظرة لمسئوليات مجلس الشعب على مستوى الأقاليم والمحافظات والمراكز والمدن والأقسام .

ويرى الحزب تقسيم الجمهورية إلى أقاليم يتكون كل إقليم من عدد من المحافظات ، ويكون لكل إقليم مجلس شعبى محلى يتكون من ممثلى المجالس الشعبية المحلية للمحافظات التابعة له ، بأن يصعد ثلث الأعضاء بالتمثيل النسبى للقوائم الانتخابية لأعضاء المجلس الشعبى للمحافظة إلى المجلس الشعبى للإقليم .

ويكون رئيس السلطة التنفيذية المحلية على مستوى الإقليم والمحافظات والمركز والقسم مسئول عن أعماله أمام المجلس الشعبى المحلى التابع له ، على أن يحظى بثقة المجلس الشعبى المحلى لياشر مهام منصبه .

وفى ضوء ذلك تتأكد الإدارة المحلية الشعبية ، ليشارك الشعب فى إدارة وتنظيم شئونونه المحلية وفقاً لظروفه الإقليمية والمحلية للوصول إلى تنمية محلية حقيقية وكذلك مشاركة شعبية حقيقية فى مسيرة التنمية بالبلاد .

رؤية الحزب فى النشاط الأهلى

يرى الحزب أن ترفع الحكومة يدها من على النشاط الأهلى ، وتستبدل مسمى الجهة الإدارية فى قانون الجمعيات الأهلية بالاتحاد الإقليمى للجمعيات ليكون هو الجهة الرقابية على أعمال الجمعيات الأهلية بحكم أنه المستوى الأعلى المنتخب لهذه الجمعيات .

ولتفعيل ديمقراطية الجمعيات الأهلية ينص القانون على وجود اتحاد محلى للجمعيات الأهلية بكل مركز أو قسم ، وتتكون الجمعية العمومية للاتحاد المحلى للجمعيات الأهلية بالمركز أو القسم من ممثلى الجمعيات التابعة له ، على أن تمثل كل جمعية بعضو يفوضه مجلس إدارتها .

وتتكون الجمعية العمومية للاتحاد الإقليمى للجمعيات الأهلية بكل محافظة من أعضاء مجالس إدارات الاتحادات المحلية للجمعيات الأهلية بالمراكز والأقسام التابعة للمحافظة ، على أن تقسم القاهرة إلى أربعة قطاعات كل قطاع يناظر محافظة .

ويتكون المجلس الأعلى للاتحاد العام للجمعيات من رؤساء مجالس إدارة الاتحادات النوعية والإقليمية والجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام ، وينتخب المجلس الأعلى للاتحاد العام رئيس وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد من المرشحين للانتخابات من الشخصيات المعنية بالنشاط الأهلى ممن تتوافر فيهم نفس شروط الترشيح لمجلس الشعب ، ويجوز لأعضاء المجلس الأعلى للاتحاد العام حق الترشيح .

يتبع صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات ويكون للصندوق مجلس إدارة برئاسة أمين صندوق الاتحاد العام للجمعيات وعضوية عدد من الأعضاء من الشخصيات المهتمة بالمسائل الاجتماعية ولها خبرات فى تنمية الموارد المالية ، يختارهم مجلس إدارة الاتحاد العام ، لاتخاذ ما يلزم لتنمية موارد الصندوق ، على أن تخصص الدولة سنويا دعم مالى يزيد من فعاليات الجمعيات والمؤسسات الأهلية فى المجتمع .

رؤية الحزب فى المؤسسات الصحفية القومية

يرى الحزب لتأكيد أن الصحافة سلطة شعبية مستقلة ، وحتى تمارس رسالتها بحرية واستقلال فى خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير ، أن يتم تحويل المؤسسات الصحفية القومية إلى شركات مساهمة يتم طرح أسهمها للاكتتاب للعاملين فيها على أقساط لمدة عشر سنوات بدون فوائد ، وتطرح باقى الأسهم بحد أقصى للملكية للفرد ٠.٠٥٪ للمصريين والعرب .

ومن خلال ذلك تتكافىء الفرص للصحف الحزبية والمستقلة فى التعبير عن اتجاهات الرأى العام وإسهامات فى تكوينه وتوجيهه للحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة .

ويسهم تحويل المؤسسات الصحفية القومية إلى شركات مساهمة مملوكة للعاملين فيها والمساهمين من المصريين والعرب إلى تفعيل المجتمع المدنى الذى أصبح هو العمود الرئيسى فى مجال التنمية وتطوير الحياة الديمقراطية بالبلاد .